

## التمهيد الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ إِمْرَأَةً»



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ حَدِيثِ «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ إِمْرَأَةً»

عن أبي بكرة رضي الله عنه قال :

لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَ مَا كُنْتُ أَنْ الْحَقَّ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ، فَأَقَاتَلْتُ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارَسٍ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَاتُ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ إِمْرَأَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، رقم: ٤٤٢٥).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

#### لحديث: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً»

أَكْثَرُ مَنْ تَرَى مُغْتَاظًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه هَذَا أَوْلَئِكَ الْمُنَافِحُونَ عَنِ الْمَسَاوَاةِ الْمَطْلُوقَةِ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ، الصَّارِحُونَ بِحَقِّ النِّسَاءِ فِي الْمَنَاصِبِ السِّيَاسِيَةِ الْعَامَّةِ وَالْمَهَامِ الْقَضَائِيَّةِ، التَّاعُونَ عَلَى الْفُقَهَاءِ تَغَاضِيَهُمْ عَمَّا لَحِقَ الْمُسْلِمَاتِ مِنْ ظُلْمٍ سِيَاسِيٍّ وَاجْتِمَاعِيٍّ مُسْتَنْدَهُ مِثْلُ هَذَا الْخَبَرِ الْغَرِيبِ!

تَقُولُ فَاطِمَةُ الْمُرْنِيسِي<sup>(١)</sup>: «هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْحِجَّةُ الْحَاسِمَةُ لِأَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَرِيدُونَ إِبْعَادَ النِّسَاءِ عَنِ السِّيَاسِيَةِ، كَمَا نَجَدُهُ عِنْدَ السُّلْطَاتِ الْمَعْرُوفَةِ بِتَشَدُّدِهَا مِثْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ! .. هَذَا الْحَدِيثُ هَامٌّ جَدًّا، بَحِثْ يَسْتَحِيلُ عَمَلِيًّا التَّعَرُّضُ لِمَسْأَلَةِ الْحَقُوقِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ وَمُنَاقَشَتِهِ وَاتِّخَاذِ مَوْقِفٍ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَيُعِينُهُمْ عَلَى طَيْشِهِمْ هَذَا زُمْرَةٌ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ مُنْكَرِينَ لِلْحَدِيثِ، عَلَى تَفَاوُتٍ بَيْنَهُمْ فِي طُرُقِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ، أَكَّانَ

---

(١) فَاطِمَةُ الْمُرْنِيسِي: كَاتِبَةٌ أَكَادِيمِيَّةٌ مَغْرِبِيَّةٌ، مُتَخَصِّصَةٌ فِي الشَّانِ النَّسَوِيِّ، وَوُلِدَتْ بِفَاسَ سَنَةَ ١٩٤٠م، وَسَافَرَتْ لِفَرَنْسَا وَأَمْرِيكََا لِإِكْمَالِ دِرَاسَتِهَا، ثُمَّ عَمَلَتْ بِجَامِعَةِ مُحَمَّدِ الْخَامْسِ، وَهِيَ مَعْدُودَةٌ مِنْ رَمُوزِ الْحَرَكَةِ النَّسَوِيَّةِ الْعِلْمَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ مَوْلاَفَاتِهَا: (الْحَرِيمُ السِّيَاسِي)، وَ(مَا وَرَاءَ الْحِجَابِ)، تَوَفَّيَتْ سَنَةَ ٢٠١٥م بِالْمَانِيَا.

(٢) «الْحَرِيمُ السِّيَاسِي، النِّسَاءُ» لِفَاطِمَةِ الْمُرْنِيسِي (ص/١٤).

من جهة الإنكار له جملةً، أو قبوله بنوع تحريفٍ لمعناه بما يؤولُ في النّهاية إلى سُرْعنة مطالبِ التّسويّين.

وليس من وُكدينا هنا مناقشةُ تأويلاتِ القوم، ما داموا مُعترفين بِصِحّته، فإنّ الهِمةَ مصروقةً في هذا البحثِ إلى مناقشةِ ما يُبديه المُبتلون من مُعارضاتٍ لإبطالِ الحديثِ دون غيرهم.

**ومُحصّلُ حُججهم في انتفاضه مترجّزةٌ في دعوىِ مخالفته للواقع والتّاريخ،** حيث اكتشفوا أنّ من النّساء مَنْ تَوَلّى منصبَ الحُكم في القديم والحديث، فأُلجّنَ في إدارةِ شؤون الدّولة وتقويتها على أحسن وجهٍ

وفي تقرير هذه الشُّبهة، يقول (مُحمّد سليمان الأشقر):

«إنّ ممّا يدلُّ على بطلانِ هذا الحديث: أنّه يَنْقضي أنّه لا يُمكن أن يُفْلح قَوْمٌ تَتَوَلّى رئاسةَ دولتهم امرأةٌ في حالٍ من الأحوال، ومعنى هذا: أنّه لو وُجِدَت امرأةٌ على رأسِ إحدى الدّول، وَنَجَحَت تلك الدّولة في أمورها الدّنيويّة، فيكون ذلك دالّاً على أنّ هذا الحديث كَذِبٌ مَكذوبٌ على النّبي ﷺ!

وقد وُجِدَ في العصور الحديثة دُولٌ كثيرة تَوَلّت رئاستها نساءً، وَنَجَحَت تلك الدّولُ نِجَاحاتٍ باهرةٍ تحت رئاسةِ النّساء، نذكرُ من ذلك: رئاسةُ (أنديرا غاندي) للهند، ورئاسةُ (مارغريت تاثير) لبريطانيا، وغيرهما كثيرٌ في القديم والحديث، وإنّما قُلْنَا في الأمور الدّنيويّة، لأنّ الحديث وَرَدَ على ذلك»<sup>(١)</sup>.

ويقول (جمال البنا): «إنّ القرآن نفسه امتدَحَ حُكمَ امرأةٍ، وهي ملكة سَبَأَ، . . وكيف أنّها أنقَذت قومها من الحرب، بعد أن أشارَ عليها كبارُها **﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَيِّ شَيْءٍ﴾** [النّمل: ٢٣]، ولا يُمكن لحديثٍ صحيحٍ أن يُخالف وقائعَ التّاريخ الثّابتة، ولا نصوصَ القرآن الصّريحة»<sup>(٢)</sup>.

(١) من مقال له في جريدة «الوطن» الكويتية، بتاريخ (٢٩/٥/٢٠٠٩م) بعنوان: «نظرة في الأدلة الشرعية حول مشاركة المرأة في الوظائف الرئاسية والمجالس النيابية ونحوها».

(٢) «المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء» لجمال البنا (ص/٨٢).

ولم يُغفل الطاعنون في الخبر، أن يُسوَّغوا إبطالهم لمتنه، بالتفتيش عن علته في الإسناد؛ فلم يجدوا ضحية فيه يُعلَّقون عليه آفة متنه -بزعمهم- إلا الصحابي راويه! أعني به أبا بكره نفع بن الحارث الثقفي رضي الله عنه.

فقالوا: قد جلدَ عمر رضي الله عنه في شهادته مع اثنين آخرين على المغيرة بن شعبة رضي الله عنه بالزنا، لانعدام شرط الشهادة ونصابها.

وفي تقرير هذا التعليل الإسنادي، يقول محمد الأشقر (ت ١٤٣٠هـ):

«هذا الحديث هو المُستند الرئيسي لكلِّ مَنْ يتكلَّم في هذا الأمر، ولم يرد هذا الحديث من رواية أيِّ صحابيٍّ آخر غير أبي بكره، وتصحيح البخاري وغيره لهذا الحديث وغيره من مرويات أبي بكره هو أمرٌ غريبٌ لا ينبغي أن يُقبل بحالٍ (١).

والحجة في ذلك: ما عُرف في كُتب التاريخ الإسلامي -كما عند الطبري، وابن كثير، وغيرهما- أنَّ أبا بكره قدَّم المغيرة بن شعبة بالزنا، ووَصَلَ الخبر إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأمر بحضور الرجلين من الكوفة إليه في المدينة، فسألهما عن ذلك، وطلبَ عمر رضي الله عنه من أبي بكره أن يأتي بشهوده على ما ادَّعاه، فلم يتمَّ الشهادة التي هي كما قال الله تعالى: أربعة شهود..

ولذلك جلدَ عمر رضي الله عنه أبا بكره ثمانين جلدة حَدَّ القذف بالزنا، ثم قال له: تُبْ أَقْبَلْ شهادتك، فأبى أن يتوب! وأسقط عمر رضي الله عنه بعد ذلك شهادته، فكان أبو بكره بعد ذلك إذا استشهد على شيء، يابى أن يشهد، ويقول: إن المؤمنين قد أبطلوا شهادتي!

إن الآية<sup>(١)</sup> تدمغه بالفسق وبالكذب، وهذا يقتضي ردَّ ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ممَّا انفرد به، كهذا الحديث الحجيب: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ تَمْلِكُهُمْ امْرَأَةٌ»، فينبغي أن يُضَمَّ هذا الحديث إلى الأحاديث الموضوعة المَكْذُوبَةُ على النبي صلى الله عليه وسلم (٢).

(١) يعني الآية (١٣) من سورة النور: «لَوْ لَا جَاءُوا عَلَىٰ بِرَآنِهِمْ شَهَادَةً فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ».

(٢) وقد سبقه جمال البنا إلى الطعن في أبي بكره رضي الله عنه في «المرأة المسلمة بيت تحرير القرآن وتقييد الفقهاء» لجمال البنا (ص/٨١-٨٢).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ  
عَنْ حَدِيثِ: «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً»

يَجْمَلُ بِنَا قَبْلَ مُنَاقَشَةِ الْمُعْتَرِضِ فِي إِنْكَارِهِ لِمَتَنِ الْخَبَرِ، التَّمْهِيدُ بِالْكَلَامِ عَمَّا أَثَارَهُ مِنْ غُبَارِ الشُّبْهَةِ عَلَى صَحَابِيِّ الْحَدِيثِ، ذِ (الْأَشْقَرُ) بِذَا قَدْ افْتَحَمَ مَهْلَكَةُ أَيِّ مَهْلَكَةٍ، حَيْثُ رَتَعَ فِي حِمَى صَحَابِيِّ هُوَ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِأَمْرِ تَوْهَمِهِ مُوجِبًا لَتَجْرِجِهِ.

فَلَقَدْ رَضِيَ (الْأَشْقَرُ) أَنْ يَكُونَ بِهَذَا الْمَوْقِفِ فِي ضِيقَةٍ وَأَهْلُ السُّنَّةِ فِي الضُّفَّةِ الْمُقَابِلَةِ! شَعَرَ أَمْ لَمْ يَشْعُرْ، كَيْفَ لَا، وَقَدْ ارْتَكَبَ طَرِيقًا لَمْ يَسْلُكْهَا أُنْمَةُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ حَسَرَ أَبَا بَكْرَةَ فِي زُمْرَةِ الْمَتْرُوكِينَ، وَهُمْ أَهْلُ زَمَانِهِ الَّذِينَ عَاصَرُوهُ، وَعَرَفُوا أَمْرَهُ، بَلْ وَتَقَوُّهُ، وَعَرَفُوا فَضْلَهُ، وَحَمَلُوا عَنْهُ، وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثِهِ، وَأَخْرَجُوهَا فِي الدَّوَابِينِ الصَّحِيحَةِ.

فَقِي تَقْرِيرِ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَبُولِ رَوَايَتِهِ:

يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (ت ٣٧١هـ): «لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِنْ رَوَايَةِ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ وَالاحتجاج بها، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ عَنْهُ، وَلَا طَقَنَ أَحَدٌ عَلَى رَوَايَتِهِ مِنْ جِهَةِ شَهَادَتِهِ عَلَى الْمُغْيِرَةِ»<sup>(١)</sup>.

(١) نقله عنه مغنطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧٧/١٢)

ويقول ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): «لا نعلم خلافاً في قبول رواية أبي بكرة، مع ردِّ عمر شهادته»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ): «قد أجمع المسلمون على قبول رواية أبي بكرة»<sup>(٢)</sup>، ومثله قال ابن كثير<sup>(٣)</sup>.

وقد بلغ من فضل هذا الصَّاحِبِ ﷺ علماً ودينًا، أن تجتمع له شهادتا التابعين الجليلين الحسنِ البصريِّ ومحمد بن سيرين بـ «أنَّه لم ينزل عليهما البُصرة من أصحابِ النَّبي ﷺ مثل أبي بكرة، وعمران بن حصين»<sup>(٤)</sup>.

ولأن كان (جمال البنا) لا يُبالي بنقض إجماع أو وفاقه، ولا يألو جهدًا في تفسيه مذاهب الأسلاف الصَّالحين بحُمقِ هواه؛ فكيف لمثل (الأشقر) في علمه ودينه أن يُشيع بوجهه عن هذا الإجماع؟!

ألا ليتَه فُكِّرَ بطريقةٍ أخرى، فجعل الأصلَ سلامةَ الصَّحابيِّ -فهو الأصلُ عنده في الأصحابِ يقينًا- ثمَّ يبيِّن على هذا الأصلِ تأويلَ ما يتبادرُ منه خلافُه!

لكنَّه داءُ العَجَلَةِ حين يُصيب قَلَمَ العالمِ على غِرَّة! فتأزَّه نفسُ نَفَرَت مِن مَفَادِ خَبَرٍ ما، يسلكُ بها مسالكٌ مُوجِشَةٌ في التأويلِ، لم يسلكها فقيهٌ قبله.

أما ما رَعه من أن آية: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِإِثْمَةٍ شُهِدَافَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [النُّور: ١٣] تدمعُ أبا بكرة ﷺ بالفسقِ والكذبِ، المُقتضي لردِّ ما رواه عن النَّبي ﷺ:

فهذا منه باطلٌ بُني على باطلٍ! بيانه: أنَّ الصَّمائر في هذه الآية راجعةٌ إلى القَذْفَةِ، لا إلى الشُّهُود! يظهرُ هذا في نفسِ قصَّةِ جلدِ عمرَ لأبي بكرة ﷺ، يحكيها بعضُ التابعين، منهم قسامة بن زهير<sup>(٥)</sup>، حيث يقول:

(١) «المغني» (١٠/١٨٠).

(٢) «إعلام الموقعين» (٢/٢٤٣).

(٣) «مسند الفاروق» (٢/٥٥٩).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/٤٦١).

(٥) قسامة بن زهير المازني التميمي: بصريٌّ تابعيٌّ ثقة، مات (بعد ٨٠هـ)، انظر «تهذيب الكمال»

(٢٣/٦٠٢).



«لَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ الَّذِي كَانَ، قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: اجْتَنِبْ أَوْ تَنَحَّ عَنْ صَلَاتِنَا، فَإِنَّا لَا نُصَلِّيْ خَلْفَكَ! قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَى عَمْرِ فِي شَأْنِهِ، قَالَ: فَكَتَبْتُ عَمْرًا إِلَى الْمَغِيرَةَ: «.. أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ قَدْ رُقِيَ إِلَيَّ مِنْ حَدِيثِكَ حَدِيثٌ، فَإِنْ يَكُنْ مَصْدُوقًا عَلَيْكَ، فَلَنْ تَكُونَ مِتَّ قَبْلَ الْيَوْمِ خَيْرٌ لَكَ!..»

قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ وَإِلَى الشُّهُودِ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَيْهِ، دَعَا الشُّهُودَ فَشَهِدُوا، فَشَهِدَ: أَبُو بَكْرَةَ، وَشَيْلُ بْنُ مَعْبُدٍ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَافِعٌ، فَقَالَ عَمْرُ حِينَ شَهِدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ: «أَوَدُّ الْمَغِيرَةَ أَرْبَعَةً!»، وَشَقَّ عَلَى عَمْرٍ شَأْنُهُ جَدًّا، فَلَمَّا قَامَ زِيَادٌ، قَالَ: «لَنْ تَشْهَدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِلَّا بِحَقٍّ»، ثُمَّ شَهِدَ قَالَ: «أَمَّا الزُّنَا فَلَا أَشْهَدُ بِهِ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَمْرًا قَبِيحًا، فَقَالَ عَمْرُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! حَلُّوهُمْ!.. فَجَلَدُوهُمْ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِي<sup>(٢)</sup> قَالَ: «شَهِدَ أَبُو بَكْرَةَ، وَنَافِعٌ، وَشَيْلُ بْنُ مَعْبُدٍ، عَلَى الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ عليه السلام، أَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَيْهِ كَمَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْمِرْوَدِّ فِي الْمِكْحَلَةِ، قَالَ: فَجَاءَ زِيَادٌ -بِعَنِي رَابِعَ الشُّهَدَاءِ- فَقَالَ عَمْرُ: «جَاءَ رَجُلٌ لَا يَشْهَدُ إِلَّا بِالْحَقِّ!»، قَالَ زِيَادٌ: رَأَيْتُ مَجْلَسًا قَبِيحًا وَانْبَهَارًا.

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: فَجَلَدَهُمُ عَمْرُ الْحَدَّ»<sup>(٣)</sup>.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(٤)</sup> قَالَ: «شَهِدَ عَلَى الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ثَلَاثَةً بِالزُّنَا، وَنَكَلَ زِيَادٌ، فَحَدَّ عَمْرُ الثَّلَاثَةَ، وَقَالَ لَهُمْ: «تُوبُوا تُقْبَلَ شَهَادَتُكُمْ»، فَتَابَ رَجُلَانِ، وَلَمْ يَتُبْ أَبُو بَكْرَةَ! فَكَانَ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ؛ وَأَبُو بَكْرَةَ أَخُو زِيَادٍ لِأُمِّهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ زِيَادٍ مَا كَانَ، خَلَفَ أَبُو بَكْرَةَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ زِيَادًا أَبَدًا!»<sup>(٥)</sup>.

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُفِهِ» (ك: الحدود)، فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزُّنَا، كَيْفَ هِيَ؟ (رَقْم: ٢٨٨٢٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ك: الحدود)، بَابُ شُهُودِ الزُّنَا إِذَا لَمْ يَكْمُلُوا أَرْبَعَةً (رَقْم: ١٧٠٤٢).

(٢) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّهْدِي: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَلِّ بْنِ عَمْرٍو الْكُوفِيُّ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ مَخْضَرَمٌ، تَوَفَّى (٨٩٥هـ) وَقِيلَ قَبْلُهَا، انْظُرْ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١٧/٤٢٥).

(٣) رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنُفِهِ» (٧/٣٨٤)، (رَقْم: ١٣٥٦٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُفِهِ» (رَقْم: ٢٨٨٢٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧/٣١١)، (رَقْم: ٧٢٢٧).

(٤) سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: مِنْ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْأَثْبَاتِ الْفُقَهَاءِ الْكِبَارِ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِ: لَا أَعْلَمُ فِي التَّابِعِينَ أَرْسَعَ عِلْمًا مِنْهُ، تَوَفَّى بَعْدَ (٨٩٠هـ)، انْظُرْ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١١/٦٦).

(٥) رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنُفِهِ» (ك: الحدود)، بَابُ قَوْلِهِ: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ تَهْتَدَةُ أَبَدًا»، (رَقْم: ١٣٥٦٤).

فكان أبو بكرة رضي الله عنه بعد هذا إذا أتاه الرجل يستشهده، قال له: «أشهد غيري، فإنَّ المسلمين قد فسَّقوني»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية عبد الرحمن بن جَوْشَن<sup>(٢)</sup>: «فقال أبو بكرة -يعني بعدما حدَّه-: والله إنِّي لصَادِقٌ، وهو فَعَلَ ما شَهِد به»<sup>(٣)</sup>.

يقول الذهبي عن إِبَاءِ أَبِي بَكْرَةَ اسْتِثَابَةً عمر له: «.. كأنَّه يقول: لم أَقْذِفِ المغيرة، وإنَّما أنا شاهدٌ، فَجَنَحَ إلى الفرقِ بين القاذِفِ والشَّاهدِ، إذْ نِصَابُ الشَّهَادَةِ لو تَمَّ بِالرَّاعِ، لَتَعَيَّنَ الرَّجْمُ، وَلَمَّا سُمُّوا قَاذِفِينَ»<sup>(٤)</sup>.

فَبَيَّنَ مِنْ مَاجَرِيَّاتِ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ رضي الله عنه إِنَّمَا جَلَّدَهُ عمر رضي الله عنه لِنَقْصَانِ النِّصَابِ، وَإِنَّمَا جَاءَ شَاهِدًا هُوَ إِلَيْهِ، لِظَنِّهِ أَنَّ مَعَهُ ثَلَاثَةً يَشْهَدُونَ بِمَا شَهِدَ، فَعَدُّهُ تَوْبَتَهُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي قَبُولِ رَوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ، لِأَنَّ كِمَالَ النِّصَابِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ؛ وَالَّذِي جَرَى أَنَّ الْعَدَدَ «لَمَّا نَقُصَ، أَجْرَاهُمْ عمر رضي الله عنه مَجْرَى الْقَذْفَةِ، وَحَدَّهُ لِأَبِي بَكْرَةَ بِالتَّأْوِيلِ، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ تَفْسِيقًا، لِأَنَّهُمْ جَاؤُوا مَجِيءَ الشَّهَادَةِ، وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الْقَذْفِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الْحَدِّ فِيهِ، وَسُوءُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ»<sup>(٥)</sup>.

فلذا قال أحمد بن حنبل: «لَا يُرَدُّ خَبَرُ أَبِي بَكْرَةَ وَلَا مَنْ جُلِدَ مَعَهُ، لِأَنَّهُمْ جَاؤُوا مَجِيءَ الشَّهَادَةِ، وَلَمْ يَأْتُوا بِصَرِيحِ الْقَذْفِ، وَيَسُوءُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ، وَلَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِمَا يَسُوءُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) زواه البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الشهادات، باب: شهادة القاذف، رقم: ٢٠٥٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/٢١٦).

(٢) من الوسطى من التابعين، كان صهر أبي بكرة علي ابنته، وثقه أبو زرعة، انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/١٧).

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الحدود، باب: شهود الزنا إذا لم يكملوا أربعة، رقم: ١٧٠٤٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣).

(٥) «البحر المحيط للزركشي» (١٨٧/٦).

(٦) «الواضح في أصول الفقه» (٢٧/٥).

وقد عَلَّقَ ابْنُ عَقِيلٍ الحنبليُّ (ت ٥١٣هـ) على كلام أحمدَ بقوله: «لَمَّا نَصَّ على أَنَّهُ لَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ فِي ذَلِكَ، كَانَ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَدُّ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ دُونَ الشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ نَقْصَانَ الْعَدَدِ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ»<sup>(١)</sup>.

ووافقهما أبو إسحاق الشَّيرازي (ت ٤٧٦هـ) بقوله: «أَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَمَنْ جُلِدَ مَعَهُ فِي الْقَذْفِ: فَإِنَّ أَخْبَارَهُمْ تُقْبَلُ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا مَخْرَجَ الْقَذْفِ، بَلْ أَخْرَجُوهُ مَخْرَجَ الشَّهَادَةِ وَإِنَّمَا جَلَدَهُمْ عَمْرٌ ﷺ بِاجْتِهَادِهِ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يُقَدَحَ بِذَلِكَ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَلَمْ يُرَدَّ خَبَرُهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وحاصلُ قولِ الفقهاءِ في هذا، أَنَّ فِي إِبْطَالِ خَبَرِ الْمَحْدُودِ فِي الْقَذْفِ تفصيلاً:

فإِنْ كَانَ الْمَحْدُودُ شَاهِدًا عِنْدَ الْحَاكِمِ بِأَنَّ فُلَانًا زَنَى، وَحُدَّ لِعَدَمِ كَمَالِ الْأَرْبَعَةِ: فَهَذَا لَا تُرَدُّ بِهِ رَوَايَتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حُدَّ هُنَا لِعَدَمِ كَمَالِ نَصَابِ الشَّهَادَةِ الَّذِي لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، إِذْ لَوْ كَمَلُوا لَحُدَّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ دُونَهُ.

وإِنْ كَانَ الْقَذْفُ لَيْسَ بِصِغَةِ الشَّهَادَةِ، كَقَوْلِهِ لَعَفِيفٌ: يَا زَانٍ .. يَا عَاهِرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ: فَهَذَا تَبْطُلُ رَوَايَتُهُ لِلْأَخْبَارِ حَتَّى يَتَوَبَّ وَيَصْلِحَ<sup>(٣)</sup>.

وفي تقرير هذا التَّقْسِيمِ فِي حُكْمِ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفٍ، يَقُولُ أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُوذَانِيُّ:

«إِذَا كَانَ الرَّأْيُ مَحْدُودًا فِي قَذْفٍ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَذْفٌ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، أَوْ بِغَيْرِ لَفْظِهَا.

فَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ: لَمْ يُرَدَّ خَبَرُهُ، لِأَنَّ نَقْصَانَ عَدَدِ الشَّهَادَةِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، فَلَمْ يُرَدَّ بِهِ خَبَرُهُ، وَلِأَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا: هَلْ يَلْزَمُهُ الْحُدُّ أَمْ لَا؟»<sup>(٤)</sup>.

(١) «الواضح في أصول الفقه» (٢٧/٥).

(٢) «اللمع» للشَّيرازي (ص/٧٧).

(٣) انظر «روضة الناظر» (٣٤٨/١ - بحاشية ابن بدران)، و«مذكرة أصول الفقه» للشَّيْخِطِي (ص/١٥١).

(٤) قال أبو ثور والظاهرية: لَا يُحْدُ الشَّاهِدُ بِالزُّنَا أَصْلًا، كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ انظر «المحلِّ» لابن حزم (٢١٠/١٢).

وإن كان بغير لفظ الشَّهادة: رُدَّ خبره، لأنَّه أتى بكبيرة، إلَّا أن يتوب<sup>(١)</sup>.  
ومع ما تقدَّم تقريره من اتِّفاق الأُمَّة على قبول أخبار أبي بكرة رضي الله عنه، مع  
كونه محدودًا في شهادته على المغيرة: يَسْتَنْبِطُ الحَصِيفُ أنَّ الشَّهادة في هذا  
الباب ليست كالرواية، فالمحدود في الشَّهادة لعدم كمال النَّصاب إنَّما تُقْبَلُ روايته  
دون شهادته.

أمَّا القاذف بالشُّتم: فتردُّ شهادته وروايته معًا، وبلا خلاف، حتَّى يتوب<sup>(٢)</sup>.  
وقد مرَّ معنا شاهدٌ لهذا التَّفصيل الفارقي من كلام أبي بكرة نفسه، حيث  
كَانَ يَمْتَنِعُ عن الشَّهادة لأحد<sup>(٣)</sup>، لكنَّه لم يردَّ أنَّه امتنع من تحديث أحدٍ بما سمعه  
من مولاة رضي الله عنها! ويكفي بهذا الفعل منه حُجَّةٌ على ما قرَّناه.

ولتأتِ الآن إلى دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ مُخَالَفَةَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ لِلوَاقِعِ الْمُشَاهِدِ  
من نَجَاحَاتِ بَعْضِ النُّسُوقِ فِي تَدْبِيرِ الدُّوَلِ، فنقول:

مَنْ نَظَرَ إِلَى مَا تَقْضِيهِ أَعْيَاءُ السُّلْطَةِ مِنْ قَدْرِ كَبِيرٍ مِنْ جِزَالَةِ الرَّأْيِ، وَصَرَامَةِ  
الْعَزَمِ، وَهَيْبَةِ مَقَامِ فِي الثُّغُورِ: عَرَفَ - لَوْ صَدَّقَ نَفْسَهُ - أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ تُخْلَقْ لِأَنْ  
تَتَوَلَّى الْوِلَايَةَ الْمُطْلَقَةَ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ مَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا مِنْ رِقَّةِ الْعَاطِفَةِ، وَهَشَاشَةِ  
الطَّبْعِ، وَسُرْعَةِ التَّأَثُّرِ، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ الرِّجَالِ أَصْلًا أَنْ يَهَابُوا مَكَانَهَا الْهَيْبَةَ الَّتِي  
تَلْزِمُ السُّلْطَانَ تَدْبِيرًا وَتَنْفِيزًا.

فلأجل هذه الثُّغُورِ عَلَّلَ الْعُلَمَاءُ «نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ عَنْ مُجَارَاةِ الْفُرسِ فِي  
إِسْنَادِ شَيْءٍ مِنْ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ إِلَى الْمَرْأَةِ، وَقَدْ سَأَقَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ بِأَسْلُوبٍ مِنْ  
شَأْنِهِ أَنْ يَبْعَثَ الْقَوْمَ الْحَرِيصِينَ عَلَى فَلَاحِهِمْ وَانْتِظَامِ شَمْلِهِمْ عَلَى الْإِمْتِتَالِ: وَهُوَ  
أَسْلُوبُ الْقَطْعِ» بِأَنَّ عَدَمَ الْفَلَاحِ مُلَازِمٌ لِنُتُولِيَةِ الْمَرْأَةِ أَمْرًا مِنْ سِيَاسَاتِهِمُ الْعَامَّةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «التمهيد» للكُلُوفَانِي (١٢٧/٣).

(٢) انظر «المجموع» للنُّوَي (٢٣٧/٢٠).

(٣) كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الشهادات، باب: شهادة القاذف، رقم: ٢٠٥٤٨).

(٤) «موسوعة الأعمال الكاملة» للخصر حسين (٢٨٥/١/٤).

هذا النَّهْي منه لا شكَّ أَنَّهُ يشملُ كلَّ امرأةٍ في أيِّ عصرٍ مِنَ العصور أَن تَتَوَلَّى أيَّ شيءٍ مِنَ الولاياتِ العامَّة، وهو عُمومٌ مُستفادٌ مِنْ صيغةِ الحديثِ وأسلوبِهِ؛ فلا قيمةَ بعدُ لتأويلٍ يحضِر النَّهْي في حالِ الفُرسِ فقط، أو في مَنْصِبِ الخلافةِ العُظمى فقط.

ذلك كُلُّهُ تَحْجِيرٌ لإطلاقِ الحديثِ بلا دليلٍ، وهو خِلَافٌ ما فِيهِمَ الصَّحابةُ رضي الله عنهم وأئمةُ السَّلفِ مِنَ الحديثِ نَفْسِهِ، أولَهم رَأَوِيه أَبُو بَكْرَةَ رضي الله عنه، وهو أَعْلَمُ بما رَوَى، حيثُ لم يَسْتثنِ هؤلاءِ مِنْ عُمومِ خَبَرِهِ هذا امرأةٌ، ولا قومًا، ولا شَأْنًا مِنَ الشُّؤْنِ العامَّة، فهم جميعًا يَسْتدلُّون به على حُرْمَةِ تَوَلَّى المرأةَ للإمامةِ، والقضاءِ، وقيادةِ الجيوشِ، وما إليها مِنْ سائرِ الولاياتِ العامَّة.

يقول أبو بَكْر ابنِ العَرَبِيِّ بعدَ سَوِّقِهِ حديثَ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه هذا: «هذا نَصٌّ في أَنَّ المرأةَ لا تكونُ خليفةً، ولا خِلَافَ فِيهِ»<sup>(١)</sup>.

فهذا إِذْنُ إجماعُ العلماءِ في كُلِّ عَصَرٍ<sup>(٢)</sup>، يَشْهَدُ له تاريخُ الإسلامِ، منذَ عهدِ النُّبُوَّةِ إلى سقُوطِ الخلافةِ: أَنَّ امرأةً لم تُوَلَّ الإمامةَ أو الإمارةَ أو القضاء، ولو كانت هي مِنْ أَصْلَحِ النَّاسِ وأَعْلَمِهِمْ؛ وفي تقريرِ هذه الدَّلالةِ مِنْ فَعْلِ المسلمين، يقول ابنُ قدامة: «لا تَصْلُحُ للإمامةِ العُظمى، ولا لتوليةِ البلدانِ، ولهذا لم يُوَلَّ النَّبِيُّ ﷺ ولا أَحَدٌ مِنْ خُلَفائِهِ، ولا مَنْ بعدهم، امرأةً قضاءً، ولا ولايةً بِلَدٍ فيما بَلَغْنَا، ولو جازَ ذلكَ لم يَخْلُ مِنْهُ جميعُ الرُّمَّانِ غَالِبًا»<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا ما يَنْسِبُهُ البعضُ إلى ابنِ جريرِ الطَّبْرِيِّ مِنَ القولِ بِصَحَّةِ ولايتها القضاء: فليس يَصِحُّ الثَّقُلُ عَنْهُ بِذلكِ.

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي (٤٨٢/٣).

(٢) انظر نقل الإجماع في «الفصل» لابن حزم (٨٩/٤)، وشرح السنة للبغوي (٧٧/١٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٧٠/١).

(٣) «المغني» لابن قدامة (٣٦/١٠).

ثُمَّ نَفْلَهُمْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تَقْضِي فِيمَا يَصِحُّ أَنْ تَشْهَدَ فِيهِ: قَدْ حُمِلَ عَلَى  
مَعْنَى صِحَّةِ حُكْمِهَا فِي الْقَضِيَّةِ الْوَاحِدَةِ وَنَحْوِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْكِيمِ وَالِاسْتِنَابَةِ  
فَقَطْ<sup>(١)</sup>.

لَكِنْ لَا بَدَّ أَنْ نَعْلَمَ: أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْخَبَرِ فِي مَنَعِ الْمَرْأَةِ مِنْ  
إِمَامَةِ الْعَامَّةِ، لَيْسَ حُكْمًا تَعْبُدِيًّا يُقْصَدُ مَجَرَّدُ امْتِثَالِهِ دُونَ التَّمَاسُكِ حُكْمِيَّةً، بَلْ هُوَ  
مِنْ الْأَحْكَامِ الْمُعْلَلَةِ بِمَعَانٍ وَاعْتِبَارَاتٍ لَا يَجْهَلُهَا الْوَاقِفُونَ عَلَى الْفُرُوقِ الطَّبِيعِيَّةِ  
بَيْنَ جِنْسِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَقْتُ الْفِكْرِ إِلَى بَعْضِهَا.  
وَصَدَّقَ أَحَدُ الْكُتَّابِ الْعَرَبِيِّينَ إِذْ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَيَاةَ هَيْئَةً وَطَبِيعَةً، إِذَا عَلِمَ كُلُّ  
مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الْمَحَلَّ الَّذِي خَصَّصَهُ اللَّهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا»<sup>(٢)</sup>.

إِنَّا لَا نَسْتَكْفُفُ أَنْ نَقُولَ لِلْعَالَمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ بِمُقْتَضَى الْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ مَطْبُوعَةٌ  
عَلَى غَرَائِزٍ تُنَاسِبُ إِحْدَى أَسْمَى الْمَهْمَاتِ الَّتِي خُلِقَتْ لِأَجْلِهَا: إِنَّهَا مَهْمَةُ  
الْأُمومةِ، وَحِضَانَةِ النَّاشِئَةِ، وَتَرْبِيَتِهِمْ وَتَعْلِيمِهِمْ، وَإِقَامَةِ صَرْحِ الْأُمَّةِ عَلَى رِعَايَتِهِمْ؛  
فَهَذِهِ الْمَهَامُ جَعَلَتْهَا ذَاتٌ تَأْثُرٌ خَاصٌّ بِدَوَاعِي الْعَاطِفَةِ.

ثُمَّ هِيَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ تَعْرِضُ لَهَا عَوَارِضٌ طَبِيعِيَّةٌ تَتَكَرَّرُ عَلَيْهَا فِي الْأَشْهُرِ  
وَالْأَعْوَامِ، مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُضْعِفَ قُوَّتَهَا الْمَعْنَوِيَّةَ وَالْجَسَدِيَّةَ، وَتُوَهِّنَ مِنْ عَزِيمَتِهَا فِي  
تَكْوِينِ الرَّأْيِ وَالتَّمَسُّكِ بِهِ، وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْكِفَاحِ وَالْمُقَاوَمَةِ فِي سَبِيلِهِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَةَ وَالسِّيَاسَةَ تَسْتَدْعِيَانِ فِي أَغْلِبِ أَوْقَاتِهَا عَزَمًا وَإِقْدَامًا  
وَجَلَادَةً، وَبَعْدًا فِي التَّفَكُّيرِ، وَسَدَادًا فِي الْمُنَطْقِ، وَحَسَابًا دَقِيقًا لِلْعَوَاقِبِ، وَصَبْرًا  
مُضْنِيًّا، وَضَبْطًا لِلْعَوَاطِفِ، فَفِيهِمَا مِنَ الْمَزَالِقِ الْخَفِيَّةِ، وَالْأَخْطَارِ الْكَامِنَةِ، مَا لِلَّهِ  
بِهِ عَلِيمٌ؛ وَلِلْمَرْأَةِ لِيْنٌ فِي الْقَلْبِ، وَرَقَّةٌ فِي الْمِزَاجِ، وَإِحْجَامٌ عَنِ الْمَوَاقِفِ  
الْخَطِرَةِ، وَهُوَ حَالٌ لَا تُنْكِرُهُ النِّسَاءُ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ.

(١) وَفِي نَفْيِ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالطَّبْرِيِّ، انْظُرْ «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٣/٤٨٢).

(٢) «مِنْ هُنَا نَعْلَمُ» لِلْعَزَالِيِّ (ص/١٥٩).

فلأنها فوارق بين الجنسين أزليّة أبدية، وخصائص قاهرة لا يد الإنسان في تحويلها، إلا حين يستطيع تحويلاً في تركيب الدماغ وبنية خلاياه -مثلاً-، أو حين يُبدّل وظائف الأعضاء وفطرة العواطف.

إنّها فطرة اقتضتها الحكمة الإلهية في التمييز بين الجنسين بما تتطلبه عمارة هذا الكون، قائمة على تقسيم الأعمال والوظائف، لتيسير كل الكائنات إلى ما يلائمها وخلق لها<sup>(١)</sup>.

يقول محمد الغزالي: «ستظل المرأة هي اليد اليسرى للإنسانية، وسيظل عملها في البيت أكثر من عملها في الشارع، وسيظل الرجال حَمّالي الأعباء الثقّال في الشؤون الخاصّة والعامة، لأنّ طاقة كل من الجنسين هكذا؛ ولأمر ما لم يرسل الله نبية من النساء، ولم يحك التاريخ إلا شواذاً من الجنس الناعم فَمُن بأعمال ضخمة، على حين سُجنت صفحاته بأسماء الرجال.

وإذا كانت المرأة لم تُختَر رسولاً، فقد استطاعت أن تكون زوجة عظيمة لرسول الله ﷺ، وأن تُعينه إعانة رائعة على تبليغ الوحي وجهود الناس»<sup>(٢)</sup>.

سيُفكّل هذا الحكم على نفوس النساء ونفوس الرجال الذين يُجاملونهنّ، ولكن ماذا أعمل، وبين يديّ برهان قاطع ليس في استطاعتهنّ أن ينازعنني فيه، مع شدّة ذكائهنّ! ولا في استطاعة أنصارهنّ من الرجال أن يتقصوه، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً!

لولا أن الرجل أقدر على التدبير والحكم من المرأة، «ما كان له عليها هذا السلطان وذلك الغلب، ولا استطاع أن يقودها وراءه كما يقاد الجنب، ولا أن يملك عليها أمر فقرها، وغناها، وحبسها، وإطلاقها، وحجابها، وسفورها، ويستأثر من دونها بوضع القوانين والشرائع الخاصّة بها، من حيث لا ترى في نفسها قوة لدفعها والخروج عليها»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر مقال «المرأة والسياسة» لسعيد الأفغاني في «مجلة الرسالة» (العدد: ٦٤٧، ص/٣٣).

(٢) «من هنا نعلم» لمحمد الغزالي (ص/١٥٦).

(٣) «النظرات» لمصطفى لطفي المنفلوطي (٣٣٩/١).

وإنَّا لنأسف حين نُقرّر هذا الكلام إذا كانت المرأة ستفهم منه أنَّها في نظر الإسلام مُهانة، أو أنَّها محرومةٌ عنده من وضعٍ تستحقُّه؛ هذا غلط! فالنساء شقائق الرجال، ولهنَّ من الحُرمة والمكانة والحقوقِ الفطريَّة ما يكفلُ لهنَّ السَّعادة والاستقرار، وتكليفُ الإسلام أن يُعيِّنَهُنَّ قاضياتٍ أو حاكماتٍ ظلمٌ للطَّبيعة، وافتياتٌ على المصلحة! وإنَّ مُجرَّد توليَةِ أهلِّ الحلِّ والعقدِ لامرأةٍ عليهم، لتملِكُهُم وتُدبِّر دولَّتَهُم، مع عليهم بما يعتري النِّساء من تلك النَّواقص السَّالفة، هو في حدِّ ذاته من عَدمِ فلاحِهِم!

فإنَّما أن يُعترضَ على هذا ببلقيسَ ملكة سبأ، وكيف أنَّ القرآن امتدَح مُلكَها:

فهو على ما فيه اعتراضٌ بمثالٍ واحدٍ لا يَرُدُّ ما قرَّرناه سابقاً؛ فإنَّ القرآن لم يمدَح فيها مطلق حُكُمها، بل إيمانَها وتسليمَها لحكمِ ربِّها ونبِيهِ سليمان ﷺ.

وأثما إنقاذُها لقومِها من ويلاتِ الحرب، وسوقُهم بعدُ إلى الإسلام: فإنَّنا لا ندَّعي على المرأة أنَّها إذا تَوَلَّتْ فمصيبِ أحكامِها العَيِّ والخطأ كلِّ مرَّة! ولا في الحديث ما يُفهم ذلك؛ إنَّما دَلَّ خبر الحديث على نفيِ الفلاحِ في حُكُمها في الجملة، لا أطراداً في كلِّ أحكامِها.

هذا بعد التَّسليم بأنَّ منعَ بلقيسَ للحربِ كان من بابِ الحكمِ الرُّشيد، فإنَّ ما فعلته قد كان -بمفهومِ العلاقاتِ الدَّولية- استسلاماً لقوَّةِ دولةِ غازية!

ثمَّ أيُّ دولةٍ بَقِيَتْ لبلقيسَ لِحُكُمِها أصلاً؟! وقد انمَحَتْ وصارت رَقعةً من دولةِ سليمان ﷺ!؟

وبغضِ النَّظر عمَّا كان من مآلِ تصرُّفِها من خيرٍ لها ولقومِها، فلا يُقال أنَّها فعلته رغبةً في دينِ سليمان ﷺ وإلحاقِ قومِها به، بل كان منها فِعْلُ المَهْزومِ بلا حربٍ، ف«إنَّ المرأةَ لم تأتِ سليمانَ ﷺ إذْ أثنى مُسلِمةً، وإنَّما أسلَمَتْ بعد مُقدِّمِها عليه، وبعد مُحاورَةٍ جَرَتْ بينهما ومُساءلةٍ»<sup>(١)</sup>.

(١) «جامع البيان» للطبري (١٩/٤٦٤).



وما يدَّعيه المُعترضُ مِن أنَّ بعضَ حكوماتِ النساءِ في بعضِ ممالكِ أوروبا كانت أرقى مِن حكوماتِ الرِّجال:

فعلى التَّسليمِ بأنَّ تلكَ التَّمَاذِجَ المَذْكُورَةَ ناجحاتٌ فعلاً بالمِقياسِ الدُّنيويِّ، فإنَّه لا تنافي بينها وبين الحديث، إذ هي خارجةٌ عن عمومِ مدلوله أصلاً! بيان ذلك:

أنَّ الحكمَ في الدُّولِ الغربيَّةِ الدِّيموقراطيَّةِ حكمٌ مُؤَسَّساتٌ لا فرد، والنَّبِيُّ ﷺ يقول: «لا يُفْلِحُ قومٌ تملِكُهُم امرأة»<sup>(١)</sup>؛ فمَن ترأسنَ حكوماتِ تلكِ البُلدان، هل يقولُ عاقلٌ: «أَنَّهُنَّ يَمْلِكْنَ قومَهُنَّ»!

لا يُقالُ عنهنَّ ذلك، ولا هنَّ أُسِنِدُ إليهنَّ أمرٌ شعوبهنَّ، فإنَّ الأمرَ ليس بيدهنَّ كلُّه، ولا جُمِعَت لهنَّ السُّلطاتُ الثَّلاثَةُ كما كان حالُ سابقِ الملوكِ قبل قرونٍ؛ إنَّما حدُّ إحداهنَّ أن تكونَ مُنفَّذةً لبرنامجِ أحزابٍ أغلبيَّة، مُقيَّدةً في اقتراحاتها بموافقةٍ مُمثِّلين عن الرِّعيَّة.

فربُّ قَرارٍ سَعَت في تنفيذه، رَجَعَت عنه مُكرَهَةً، لا مَناعَ مجلسِ الشَّعبِ عن إقراره! وربُّ مَشروعٍ سَعَت في نجاحه، قد أدارَه الرِّجالُ مِن وراءِ حِجاب! وربُّ برلمانٍ عن بلدٍ صَغِيرَةٍ، يَسْتَدْعِيها إلى مجلسٍ مُسائِلَةٍ، لِيَتَبَّعَ رِيشَها على المَلَأ! بل لعلَّه كان سَبَبًا في عزلها بالمرَّة، إذا تَداعَى له جُمهورٌ مَن معه تحت قُبَّةِ البرلمان!

هذا إن لم تُكنْ دولُها نَفْسُها مُسَيَّرَةً مِن دولةٍ هي أعظمُ منها تَرْغِيًا وتَرْهِيًا! ثمَّ إنَّا نقول: إنَّ مُدَّعي شَرَفِ الفلاحِ لتلكِ العُلَجاتِ لا يَسْتَحْضِرُ مِنَ الفلاحِ إلَّا ما كان مادِّيًّا دُنيويًّا، وكأُتِي به قد أغفلَ «الفلاحُ في لسانِ الشَّرعِ، وهو تحصيلُ خَيْرِ الدُّنيا والآخرة، ولا يُلْزَمُ مِن ازدهارِ المُلْكِ أن يكونَ القومُ في

(١) أخرجه أحمد في «المستد» (رقم: ٢٠٤٣٨)، وصحَّحه ابن حبان في (ك: الخلافة والإمارة، باب: ذكر الإخبار عن نفي الفلاح عن أقوام تكون أمورهم منوطه بالنساء، رقم: ٤٥١٦) والحاكم في «المستدرک» (رقم: ٧٧٩٠) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

مَرْضَاةِ اللَّهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ، وَلَوْ كَانَ فِي أَحْسَنِ  
حَالٍ فِيمَا يَبْدُو مِنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ<sup>(١)</sup>.

فَأَيُّ نَجَاحٍ لِمِثْلِ تِلْكَ الدُّوَلِ وَنَحْنُ نَرَى فِيهَا مِنَ الْآفَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ،  
وَالْانْحِرَافَاتِ الْأَخْلَاقِيَّةِ، وَالتَّفَكُّكِ الْأَسْرِيِّ، وَالتَّسْلُطِ السِّيَاسِيِّ، وَالْجَمْعِ  
الرَّأْسِمَالِيِّ، مَا طَفَحَ بِهِ الْكَيْلُ، حَتَّى ضَجَّ بِهِ عَقْلُهُمْ تَحْذِيرًا. لَيْلَ نَهَارًا؟  
إِنَّ مَنْ زَيَّنَتْ لَهُ نَفْسُهُ الْانْقِبَاضَ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ  
لَا أَقْلَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثَالِ امْرَأَةٍ مُسْتَبِدَّةٍ بِالْحَكْمِ، وَلَيْتَ تَدْبِيرَ أَمْرِ دَوْلَتِهَا،  
فَتَفَوَّقَتْ فِي سِيَاسَتِهَا، وَتَمَكَّنَتْ بِسُلْطَاتِهَا مِنْ سَوَقِ شَعْبِهَا إِلَى الْعَدْلِ وَالرِّفَاءِ  
وَالْمَنْعَةِ!

وَحِينَ أَقُولُ هَذَا، لَسْتُ أُرْمِي فِي الْمَقَابِلِ إِلَى إِطْلَاقِ الْفَلَاحِ لِكُلِّ سُلْطَانٍ  
ذَكَرَ! فَكَمْ جَرَّ كَثِيرُهُمْ مِنْ وَيلَاتٍ عَلَى الْبَرِيَّةِ، وَكَمْ نَشَرَتْ أَطْمَاعُهُمْ فِي الْأُمَّةِ مِنْ  
رَزِيَّةٍ!

وَاللَّهُ يُصْلِحُ أَحْوَالَ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ، آمِينَ.

---

(١) «مجالس التذكير» لابن باديس (ص/ ٢٧٤).